

## حوكمة الشركات... سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي

أ. محمد سفير\*

### تمهيد :

لقد أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم ، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية ، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في الأسواق المالية.

كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المفصّل بها من قبل هذه الشركات ، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة. الأمر الذي يقضى بأن تحتوى تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة ، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

وبالرغم من أن الشركات تلجأ في العموم إلى إعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية ، التي تضمن سلامة القياس المحاسبي وموضوعيته ، تتميز بالبعد عن التحيز الشخصي ، والعدالة في العرض والإفصاح ، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة ، والتي قد يساء استغلالها لتلبية أهداف شخصية ضيقة ، ما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

لذا فإن أحد أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية ، وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير عالية الجودة ، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة .

---

\* قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة.

**. إشكالية الدراسة:**

إلى أي مدى يساهم إرساء مبادئ حوكمة الشركات في إضفاء طابع المصداقية والشفافية على المعلومات المفصح بها في القوائم المالية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم إضفاء طابع الشفافية على المعلومات المفصح بها من طرف الشركة؟

- كيف تساهم الشفافية والإفصاح في دعم حوكمة الشركات؟

- كيف يمكن الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الشركات وإجراء المقارنة بينها؟

**. فرضيات الدراسة:**

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه ، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن الارتكاز عليها وهي على النحو التالي:

- أهم مرتكزات حوكمة الشركات هي الشفافية والإفصاح والذي توفرهما معايير المحاسبة الدولية.

- تطبيق حوكمة الشركات تعمل على إتاحة المعلومات الملائمة لمختلف الأطراف في توقيت واحد وبالتالي منع التعامل اعتمادا على معلومات داخلية ، لحماية حقوق مختلف الأطراف.

- يساهم الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال التقليل من فجوة التوقعات لمستخدمي القوائم المالية.

- جودة المعلومات المعدة والمفصح بها في القوائم المالية تساهم في رفع كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ مختلف القرارات.

**. أهمية الموضوع:**

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي مست العديد من الشركات على المستوى الدولي ، حيث كشفت حالات فساد الشركات المسجلة في البورصة خاصة الشركات الأمريكية من خلال استخدامها لطرق محاسبية معقدة. كمحاولة منها إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين ، الموردين ، وحتى المجتمع المدني. وأهم هذه

المخالفات ما حدث لشركة «انرون» للطاقة و«وورد كوم» عملاق الاتصالات الأمريكية، إضافة إلى الأزمة المالية لخريف 2008. حيث يرجع العديد من الباحثين أسباب هذه الأزمات إلى الفساد المالي والإداري. لكن في المقابل يعود جزء كبير منها إلى عنصر الفساد المحاسبي من خلال نقص مستوى الإفصاح عن المعلومات الذي يؤثر بدوره على الشفافية ويولد بدوره العديد من الآثار السلبية. تأتي أهمها في فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصرها ألا وهي جودتها وما يصاحب كل هذا من أن يحد من استفادة هذه الشركات من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة الشركات، وزيادة كفاءتها بالاعتماد على معلومات ذات خصائص نوعية عالية الجودة معدة بالاستناد إلى معايير محاسبية دولية.

### أولاً : الإطار التصوري لحوكمة الشركات

لقد تطور مفهوم الحوكمة بشكل لافت للنظر لا سيما في العقدين الأخيرين، وسيطر على مختلف الأدبيات الإدارية المعاصرة ولعل حصول هذا الموضوع بالذات في سنة 2009 على جائزة نوبل للاقتصاد لخير دليل على أهميته ودوره البارز والحاجة الملحة إليه.

#### 1. تطور الحاجة لحوكمة الشركات:

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 وما عقبها كذلك في 2008. حيث تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

كما دفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ولعل من أبرزها أزمة شركتي «أنرون» و«ورلد كوم» في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة. نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع

العام والخاص ، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية ، وتنشيط الاستثمار ، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته ، وتفعيل السوق المالي.

## 2. تجليات ظهور حوكمة الشركات:

تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات أن الاقتصاديين Berle و Means كانا من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة المجسدة في نظرية الوكالة ، وذلك في عام 1932 حيث اعتبرا آليات حوكمة الشركات كفييلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبيه التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل. وفي عام 1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة<sup>(1)</sup> ، وكذلك تطرق كل من Jensen and Meckling في عام 1976 ، Oliver Williamson في عام 1979 إلى « مشكلة الوكالة » حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة. وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات<sup>(2)</sup>.

وإزداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ، من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة ، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، المركز الدولي للمشروعات الخاصة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات ، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة والخاصة ، وتتناول المبادئ الخمسة الصادرة في 1999 من (OECD) تطبيقات حوكمة الشركات في شأن الحفاظ على حقوق حملة الأسهم ، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم ، وإزكاء دور أصحاب المصالح ، والحرص على الإفصاح والشفافية ، وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة<sup>(3)</sup> ، وفي سنة

(1) Nicholas S. Argyres; Julia Porter Liebeskind, Contractual commitments, Bargaining power and governance inseparability: incorporating history into transaction cost theory, The academy of management review, vol 24, n° 01, January 1999. p155.

(2) الجوزي جميلة ، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، ورقة عمل ، ص 2.

(3) Organization for Economic Co \_ operation and Development, Principles of Corporate Governance, Economic Reform Journal, Issue n°. 4, October 2000. pp:56 - 58.

2004 أصدرت ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمعايير حوكمة الشركات ، مضيئة مؤشر تأمين الأسس لإطار حوكمة فعالة للشركات. أما في الآونة الأخيرة ، فقد تعاضمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات.

### 3. حوكمة الشركات من منظور محاسبي:

يقصد بحوكمة الشركات مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الشركات فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة.

وتسعى حوكمة الشركات بذلك نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات لتحقيق إحكام الرقابة والسيطرة على كافة الوحدات الاقتصادية وتحقيق مصالح كافة الأطراف ، ويتحقق ذلك من خلال قدرتها على تحسين الإطار القانوني والنظامي الملزم لتوجيه حركة النشاط الاقتصادي بكل من المجتمع المحلي والمجتمع الدولي ، حيث تؤدي الحوكمة وفق هذا المنظور إلى ترشيد ممارسات المديرين ومجلس إدارة الشركة ، وترشيد ممارسات المحاسبين العاملين بالشركات ومراقبي الحسابات وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية للشركات ، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة.

ومنه فإن الحوكمة تتم من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية ، وأيضاً من خلال التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة لتنفيذ وأداء العمل في كافة الأنشطة داخل الشركة بصورة سليمة مما يؤدي إلى حصولها على كافة حقوقها وسداد التزاماتها مع التزام مجلس الإدارة والعاملين في قطاعات المحاسبة والمراجعة والرقابة والتفتيش الداخلي<sup>(1)</sup> ، وما يتصل بمراقبي الحسابات الخارجيين بتلك القواعد الحوكمية.

(1) Ibidem.

## ثانيا : مبادئ ومحددات حوكمة الشركات:

### 1. مبادئ حوكمة الشركات:

هناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة المبدأ السادس والذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ سنة 2004 تتعلق ب(1) :

- **حقوق المساهمين:** يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم ، والإفصاح التام عن المعلومات ، وحقوق التصويت ، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة.

- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون ، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق ، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات ، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

- **ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات:** حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، « مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات » ، القاهرة ، ص 08.

رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

## 2. محددات حوكمة الشركات:

نميز في هذا الصدد بين نوعين من المحددات التي تساهم في التطبيق الجيد لحوكمة الشركات هما:

### أ. المحددات الداخلية:

تتجلى هذه المحددات في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة من خلال توفيق العلاقة بين كل من الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين<sup>(1)</sup> والتي تؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

### ب. المحددات الخارجية:

وتشمل هذه المحددات مختلف القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للشركات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة<sup>(2)</sup>.

## ثالثاً: الأطراف المؤثرة في التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات:

إن حوكمة الشركات تتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفراداً أو عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثرها في سلوك الشركة. ومن بين أهم هذه الأطراف المؤثرة نجد كل من<sup>(3)</sup>:

### 1. المساهمين:

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة

(1) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007، ص 5.

(2) محمد حسن يوسف، مرجع سابق، ص 6.

(3) www.findarticles.com

الشركة على المدى الطويل ، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم .

## 2. مجلس الإدارة:

وهو من يمثل المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين .

## 3. الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة ، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين .

## 4. أصحاب المصالح:

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين ، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون على سبيل المثال ، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد ، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار .

## رابعا : علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية:

إنّ تطبيق آليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الإفصاح عن المعلومات المالية إنما يحقق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة ، ويضمن توفير بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق انسياب ووصول هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل ما يبين بشكل جلي علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية.

## 1. مبادئ الحوكمة والأنظمة المحاسبية:

لقد أكدت مبادئ ومعايير الحوكمة على مجموع من الإرشادات في سياق العلاقة بين الحوكمة والأنظمة المحاسبية وذلك على النحو التالي (1):

(1) نصرعلي ، عبد الوهاب. شحاتة ، شحاتة «مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات». الدار الجامعية.



- 1 - أن يتم التأكد من أن السياسات والإجراءات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو إدخال بيانات خاطئة في نظام المعلومات المحاسبي.
- 2 - أن تضمن هذه السياسات والإجراءات حظر استخدام أو الاطلاع على المعلومات التي يتضمنها النظام المحاسبي إلا للأشخاص المرخص لهم بذلك.
- 3 - أن يتم التأكد من فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بأمن موارد تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات الإلكترونية.

## 2. أثر الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية:

إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم بطريقة أو بأخرى في إيجاد ومراقبة الأنظمة المالية والمحاسبية، ما ينعكس عليها بالإيجاب بتقوية هذه الأخيرة وذلك من خلال:

- توفير إطار لمناقشة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين المفروضة من قبل الدولة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة.
- قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بمدى فاعلية نظم الرقابة التي تطبقها الشركة على أنظمتها المحاسبية والمالية، لتقييد أي إمكانية لتحريف التقارير المالية وضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عمليات التجميع والتبويب والتلخيص، التي تجري على البيانات وضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعون في هذا الشأن<sup>(1)</sup>.

- قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية والمحاسبية وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وتقييم مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير.

## خامسا : مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه:

إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل توسع في نطاقه ومضمونه وأصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو

الإسكندرية. جمهورية مصر العربية، 2007، ص 13.

(1) أشرف حنا، «تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات» بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005.

تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على اتخاذ القرارات (1). حيث يمكن القول إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية.

### 1. العناصر المؤثرة في الإفصاح:

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح ، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع الإفصاح وحجمه ما يلي (2):

- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي الشركات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين ، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة ، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

- المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح ، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي ، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية.

ويتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المعلومات الرئيسية التالية (3):

- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

(1) وصفي أبو المكارم ، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2002 ، ص 69.

(2) محمد أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، القاهرة ، ايتراكلنشر والتوزيع ، 2005 ، ص ص 586 - 596.

(3) وليد الحياي ، نظرية المحاسبة ، (على الخط) ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح علي ص ، ص 371 ، 380.

[http://www.ao-academy.org/docs/Nadha\\_ryat%20almuhasaba2-.pdf](http://www.ao-academy.org/docs/Nadha_ryat%20almuhasaba2-.pdf).

- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح.

## 2. الممارسات الخاطئة في الإفصاح:

إن إقدام الشركات ولجوئها إلى تقديم معلومات مضللة ، لا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذا التقديرات والخطط المستقبلية ، يمكن أن يكون ياتباع احد الأساليب التالية:

### عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية ، تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

### إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات ، لذا فإن معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية ، تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوى العلاقة ، فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال.

### التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية

تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها ، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية. وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة. كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات اهتلاك ، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الاهتلاك في بيان صحفي لها ، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوى العلاقة بتحسين نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.

## سادسا : أساليب الإفصاح والشفافية في التقارير:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن

المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق ، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات.

### 1. أساليب الإفصاح:

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح ، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق منها(1):

- **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** إن جزء من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

- **المصطلحات والعروض التفصيلي:** يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها ، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم ، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.

- **الملاحظة الهامشية:** يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية ، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية ، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

- **الملحق:** ويشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية.

- **شهادة المراجع:** تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح ، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية الأرقام وسلامتها الظاهرة بالقوائم المالية ، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

### 2. الشفافية في القوائم المالية:

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في

(1) محمد أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، القاهرة ، إيتراكلنشر والتوزيع ، 2005 ، ص ص 583 - 585.

العصر الحالي ، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث ، باعتبارنا في عصر المعلومات ، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين ، وأصحاب الحصص ، والمتعاملين في السوق ، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة(1). فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية. حيث إن الأخير أكثر عمومية. إذ إن الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها ، لأن هناك تكلفة تقترن بتوفير المعلومات الدقيقة. وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها ، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف. حيث كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تحدث في الشركات الكبرى ، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة ، لأن اعتماد الشفافية أدى إلى افتقار المساءلة(2). وكلاهما ساهم بشكل كبير في الضعف المالي سواء في الشركات أو على مستوى الدولة ، وذلك من خلال الحاجة إلى تبرير السلوكيات والسياسات المتبعة من طرف الأعوان الاقتصاديين بما فيها السلطات ، ومدى قبول المسؤولين بالقرارات والنتائج المتوصل إليها.

### سابعا : أهمية الحوكمة في دعم الإفصاح والشفافية:

إن أهمية حوكمة الشركات تكمن في أنها تضمن إدارة الشركات بشكل مسئول وعدم تعرض أموال المساهمين فيها لسوء الإدارة ، بحيث لا تتعرض للسرقة والنهب. وتعزز حوكمة الشركات القيم الأساسية باقتصاد السوق ، إضافة إلى كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية. لأن المستثمرين الآن في ظل تخطي المعاملات في الاقتصاد الحدود المكانية ، أصبح لديهم القدرة على نقل أموالهم سريعا من مكان إلى آخر في حالة إحساسهم بانعدام الثقة والخوف على أموالهم من الضياع(3). ومنه يمكن القول إن

(1) مصطفى السعدني ، «مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات» ، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات ، ملتقى: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، دولة الإمارات العربية من 4 - 5 / 12 / 2007 ، ص 15. رة بتاريخ: 2006/09/13 ، من طرف دائرة الهاشمية ولاية البويرة.

(2) مصطفى السعدني ، مرجع سابق ، ص 6.

(3) محمد طارق يوسف ، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير

قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركات وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية(1):

1 - إتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة ومعترف بها دولياً عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها ، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها.

الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية وبث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها.

2 - التركيز على المساءلة وربطها بالشفافية ، فالشفافية تعزز المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة. في حين تعزز المساءلة من الشفافية ، حيث إن المساءلة توفر للمستخدمين الطمأنينة على اعتبار وجود احتمال لأن يتعرض كافة المشاركين في العمليات المالية والتقرير عنها للمساءلة وتبرير أفعالهم.

3 - التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية والتي دفعت بالكثير من الشركات لتوظيف كافة الوسائل اللازمة والكفيلة بتأمين سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة ومراعاة الدقة المحاسبية وذلك من خلال اختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة.

4 - العمل على تدعيم مفهوم السلوك المسؤول وبناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها ، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان ، كأن تقوم الشركة بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم على توصيل المعلومات عن أي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة وتأمين الحماية الكاملة لهم.

### الخلاصة:

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير ، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على على القرارات المتخذة في سوق الأوراق

المحاسبية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية ، مصر ، المنظمة

العربية للتنمية الإدارية ، مايو 2007.ص:31.

(1) التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 22.

المالية ، حيث إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية ، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة ، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء؛ لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة .

يمكن القول بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، على اعتبار أن هذا العامل يمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية. وقد أكدت هذا العديد من الدراسات ، والتي تناولت العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، حيث نخلص إلى ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين ، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية ، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة والتدقيق ، لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية ، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة والموزعة. كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية أهمية كبيرة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. فكلما كان هنا تحقق للإفصاح الأمثل ، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها ، كان هناك أثر إيجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات.

إن ما يتحقق من التطبيق الفعلي والفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة ، تعتمد من قبل أطراف متعددة ومختلفة ، تربطها مصالح بالشركة. فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها ، والتي تتميز بالملائمة والمصدقية ، يمكن للأطراف ذات العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع. كما تضمن المعلومات المحاسبية ذات الجودة تولد الثقة في الإدارة وفي الممارسات الإدارية ، وهذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة ، كما ينشط حركة الأسواق المالية ويدعم كفاءتها.

### المراجع:

- أشرف حنا ، « تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات » بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، مصر ، 2005.
- التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 .
- الجوزي جميلة ، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، ورقة عمل .
- محمد أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، القاهرة ، ايتراكلنشر والتوزيع ، 2005 .

- محمد أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، القاهرة ، ايتراكلنشر والتوزيع ، 2005 .
- محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار القومي ، يونيو 2007 .
- محمد طارق يوسف ، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية ، مصر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مايو 2007.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، « مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات » ، القاهرة .
- مصطفى السعدني ، « مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات » ، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات ، ملتقى: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، دولة الإمارات العربية من 4 / 5 / 12 / 2007 ، ص:15. مرة بتاريخ: 2006/09/13 .
- نصرعلي ، عبد الوهاب. شحاتة ، شحاتة « مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات ». الدار الجامعية. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية ، 2007 .
- وصفي أبو المكارم ، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2002 .
- وليد الحبال ، نظرية المحاسبة ، (على الخط) ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح علي [http://www.aacademy.org/docs/Nadha\\_ryat%20almuhasaba..pdf2](http://www.aacademy.org/docs/Nadha_ryat%20almuhasaba..pdf2) .
- Nicholas S. Argyres; Julia Porter Liebeskind, Contractual commitments, Bargaining power and governance inseparability: incorporating history into transaction cost theory, The academy of management review, vol 24, n° 01, January 1999.
- Principles of \_ Organization for Economic Co operation and Development, Corporate Governance, Economic Reform Journal, Issue n°. 4, October 2000.
- www.findarticles.com \_